النفط السعودي وتأثير العائدات النفطية على النمو الاقتصادي للمملكة

Saudi oil and the impact of oil revenues on the economic growth of the Kingdom

https://aif-doi.org/AJHSS/107905

الباحثة/ ليبيا عبود صالح باحويرث[1]
الباحث/ سالم مبارك بن قديم[2]

(1) اليمن - حضرموت – المكلا
تلفون 00976779458479
Libyabahweirth@gmil.com
(2) اليمن - حضرموت – المكلا
00976777712176

الملخص:

انطلاقاً من الدور الذي يلعبه النفط في النمو الاقتصادي والمكانة التي تحتلها المملكة في المنظمات الدولية وما يعزز هذه المكانة من احتياطيات نفطية ضخمة وحجم الإنتاج المرتفع وانعكاساته على حجم العائدات النفطية والتي غالباً ما تتأثر بالتغيرات في الأسعار العالمية للنفط؛ لذا فقد هدف البحث إلى التعرف على مكانة نفط المملكة في المنظمات الدولية المصدرة للنفط وأهميته الاقتصادية، والدور الذي يلعبه الناتج المحلي الإجمالي في زيادة العائدات وانعكاساتها على النمو الاقتصادي، وتأثير النفط على حجم التبادل التجاري للمملكة، و لقد توصل البحث إلى أن زيادة الاحتياطيات والإنتاج النفطي أدى إلى زيادة الفوائض المالية المعززة بارتفاع أسعار النفط وبالتالي تراجع الدين العام للمملكة وتضاعف حجم الأصول الاحتياطية والتي بدورها أصبحت رافداً للاقتصاد السعودي في فترة انخفاض أسعار النفط؛ والسعي نحو استقرار السوق النفطي و تطوير الصناعات النفطية وتنويع مصادر الدخل؛ هبوط أسعار النفط يفرض مخاطر كبيرة على أغلب الدول الشديدة الاعتماد على العائدات النفطية وبالتالي تباطؤ معدلات النمو باستثناء المملكة لانتهاجها استراتيجيات التنويع و التخصيص.

كلمات مفتاحية:

الناتج المحلي الإجمالي، العائدات النفطية، الاستخلاص المحسن، الفوائض المالية، الصناديق السيادية.

ISSN : 2410-1818

Abstract

Proceeding from the role that oil plays in economic growth and the place occupied by the Kingdom in international organizations and enhance the prestige of this huge oil reserves and the high volume of production and its impact on the volume of oil revenues, which are often affected by changes in global oil prices. So the search touched to recognize the Kingdom's oil position in the oil-exporting international organizations and economic importance, and the role played by the GDP increase in revenue and its impact on economic growth, and the impact of oil on the volume of trade exchange of the Kingdom. And research have found that the increase in reserves and oil production has led to increased financial surpluses enhanced by high oil prices and thus reduce the public debt of the Kingdom and has doubled the size of reserve assets, which in turn became a tributary of the Saudi economy in a period of low oil prices; Quest for oil market stability and development of the oil industry and to diversify sources of income; falling oil prices pose significant risks to the most extreme countries rely on oil revenues and therefore slower growth rates with the exception of the Kingdom of the pursued diversification and allocation strategies.

Keywords:
GDP Gross domestic product, oil revenues, Enhanced recovery, fiscal surpluses, Sovereign funds.

المقدمة

ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بالنفط كونه سلعة استراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية ويمثل نسبة مهمة في التجارة الدولية، ويؤثر على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ولكون النفط سلعة نادرة ومحدودة وتتحكم في اقتصاديات الدول التي تعتمد عليه كمصدر للدخل وله أثر كبير على تشكل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، حيث تتزايد أهمية النفط يوماً بعد يوم إذ ترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة وبما يمكن أن ينتج عنه من الاستخدامات المتنوعة.

تعتبر المملكة العربية السعودية من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم لما تحويه من مخزون نفطي وموقع متميز قريب من الأسواق العالمية، ويشكل النفط المصدر الرئيسي لإيراداتها المالية وتعتبر من الموارد التي تمول بها برامجها التنموية، حيث حقق اقتصاد المملكة معدلات نمو كبيرة و خصوصاً في العقدين الأخيرين مستفيداً من زيادة الإنتاج النفطي، وارتفاع الأسعار الذي أدى إلى تحقيق فوائض مالية ضخمة أدت إلى زيادة العائدات، والتي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وتوسيع نشاط القطاعات الأخرى، حيث أن المملكة لعبت دوراً مميزاً ومؤثراً في قرارات منظمات الدول المصدرة للنفط وبالتالي في سوق النفط العالمية لامتلاكها احتياطيات كبيرة مثبتة ساعدت على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة

ISSN : 2410-1818

الفوائض مما جعلها تسهم بشكل إيجابي وكمنتج مرجح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و النمو المحلي و العالمي.

هدف البحث: يهدف إلى التعرف على المكانة الاقتصادية لنفط المملكة وكيفية الاستفادة من الفوائض المالية عند انخفاض أسعار النفط للمحافظة على توازن الاقتصاد.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في:

- تأثير السياسة النفطية للمملكة على قرارات المنظمات الدولية.
- تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والعائدات النفطية ومدى تأثرها بالتغيرات في أسعار النفط العالمية.

منهجية البحث: اعتمد البحث الاسلوب الوصفي والتحليلي لدراسة نفط المملكة وأثر عائداتها على النمو الاقتصادي للتنمية في المملكة.

مشكلة الدراسة: سوف تقوم الدراسة بالإجابة على التساؤلات الآتية :

1- ما هي مكانة نفط المملكة في المنظمات الدولية؟

2- ما أثر العائدات النفطية على النمو الاقتصادي للمملكة؟

الدراسات السابقة:

- دراسة **[1]"** أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي" تطرقت الدراسة إلى نظرية التقلبات الاقتصادية وأسواق النفط الخام وعلاقتها بالأسواق المالية، واستحدث في البحث الأسلوب العملي لتحليل العلاقة بين تقلبات الإيرادات النفطية وعلاقتها بمؤشرات أداء الأسواق المالية، حيث خلصت الدراسة إلى تنويع مصادر الدخل في الدول الخليجية بصورة عامة لتلافي الآثار الناجمة عن تقلبات أسواق النفط، وإمكانية التراجع في الاحتياطي والإنتاج وفق مستويات سقف النضوب، وزيادة نشاط أسواق الأوراق المالية الناشئة في دول الخليج والتعاون المشترك بين الأسواق المالية الخليجية داخلياً وخارجياً وتنويع الأدوات الاستثمارية في هذه الأسواق.
- دراسة**[11] "** تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده " حيث تناولت تطور أسعار النفط منذ اكتشافه و حتى 2006 و كيفية تحديد السعر قبل وبعد ظهور منظمة أوبك، مع التركيز على أسعار النفط العربي وأهم العوامل المؤثرة عليها، والعوائد المالية المتأتية للدول العربية وكيفية توظيفها في الاقتصاديات العربية، مركزاً على أن الدول العربية لم تستفد من تلك العوائد بحكم أنه تم

ISSN : 2410-1818

امتصاصها بعدة طرق من طرف الدول الكبرى وقد أشارت هذه الدراسة بطريقة ضمنية إلى أن عوائد النفط لم يتم توظيفها بشكل كبير في تمويل التنمية في الدول العربية.

- دراسة**[4]** " نموذج الدول النفطية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وأهم التحولات المعاصرة وأثرها على هذا التوجه " ركزت الدراسة على نموذج الدول الخليجية وليبيا من بين الدول العربية النفطية، والتي تعتمد بشكل كلي على عوائد النفط لتمويل التنمية فيها، كما تم التركيز أيضاً على القيمة الحقيقية للعوائد النفطية التي بينت الدراسة أنها تقل بكثير عن العوائد المتحققة، وتوصي الدراسة بضرورة تصحيح الأسعار للاستفادة القصوى من ثرواتها النفطية.

المحور الأول: مكانة المملكة بين دول المنظمات المصدرة للنفط:

تحتل المملكة مكانة متميزة بين دول العالم ولاسيما دورها البارز والريادي ومشاركتها الفعالة وانضمامها للمنظمات الدولية والإقليمية بالإضافة إلى الدعوة لإنشاء مثل هذه المنظمات، ولعبت المملكة دورا رائداً على الساحة الاقتصادية الدولية من خلال تعاونها الفعال والبناء وعضويتها في منظمة الأوبك والاوابك والمنظمات الدولية الاقتصادية مثل الصندوق الدولي والهيئة الدولية للتجارة والمنظمات الاجتماعية الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبرنامج الأمم المتحدة.

إن المملكة انتهجت سياسة نفطية تنطلق من تبوئها الموقع الأهم في سوق النفط العالمي باعتبارها تمتلك أكبر احتياطي نفطي مثبت في العالم والدور الذي لعبه هذا المنتج وإيراداته في الاقتصاد الوطني السعودي والهادف إلى تحقيق الاستقرار بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية وتنويعها والمحافظة على حصة إنتاجيته، لذا فالمملكة تسعى إلى استقرار السوق النفطي بما يخدم الدول المنتجة والمستهلكة وتطوير الصناعات النفطية وتنويع مصادر الدخل.

إن للمملكة دور هام في تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) Organization of Petroleum Exporting Countries ((OPEC والتي تسعى لتحقيق أهدافها و المتمثلة في تنسيق و توحيد السياسات النفطية لأعضائها و إيجاد الطرق و الوسائل لاستقرار الأسعار و الدفاع عن مصالح الدول المنتجة للحصول على عائد مستقر من الدخل[5,7,12].

ISSN : 2410-1818

نتطرق لتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية لمنظمة أوبك 2014 والتي تبرز مكانة المملكة بين دول أعضاء أوبك وتحديد مركزها الاقتصادي من خلال الجدول رقم (1)التالي:

جدول 1 المؤشرات الاقتصادية لمنظمة أوبك 2014

	GDP الناتج المحلي الاجمالي مليار ($ m)	Export الواردات ($ m)	Import الصادرات	الاحتياطي من النفط الخام Proven crude oil reserves (m b)	الانتاج اليومي للنفط الخام Daily crude oil production (1,000 b)	عرض النفط Oil demand (1,000 b/d)	الابار المكتملة للإنتاج Well completed	الابار المنتجة Producing Well
Algeria الجزائر	228,285	60,040	56,440	12,200	1,192.8	389.5	215	2,042
Angola انقولا	128,564	63,908	27,509	8,423	1,653.7	138.8	87	1,509
Ecuador كوادور	101,094	26,604	26,672	8,273	556.6	280,6	327	3,592
Iran إيران	404,132	98,981	55,163	157,530	3,117.1	1,845.6	306	2,281
Iraq العراق	223,508	85,298	61,736	143,069	3,110.5	815.4	281	1,963
Kuwait الكويت	172,350	104,165	31,493	101,500	2,866.8	388.2	596	1,760
Libya ليبيا	41,148	15,186	13,620	48,363	479.9	245.2	162	632
Nigeria نيجيريا	561,600	83,897	61,980	37,070	1,807.0	396.1	141	2,010
Qatar قطر	211,526	131,716	30,479	25,244	709.2	165.8	99	500
السعودية **Saudi Arabia**	752,459	372,829	179,371	266,578	9,712.7	3,163.4	538	3,406

ISSN : 2410-1818

الإمارات العربية المتحدة **United Arab Emirates**	401,647	380,347	298,616	97,800	2,794.0	719.5	292	1,735
فنزويلا **Venezuela**	205,787	80,663	47,760	299,953	2,682.6	751.8	669	14,711
OPEC أوبك	3,492,100	1,503,634	890,839	1206,003	30,682.9	9299.9	3,713	36,140

المصدر: إحصائيات منظمة أوبك[2,16]

من الجدول رقم(1) نلاحظ أن المملكة تحتل المركز الثاني من حيث الاحتياطيات المثبتة على مستوى منظمة أوبك بعد فنزويلا التي تبلغ احتياطاتها النفطية نحو 799,953 مليون برميل، بينما بلغت احتياطيات المملكة نحو 266,578 مليون برميل عام 2014، أي ما يعادل 22.1 % من إجمالي احتياطيات أوبك بعد فنزويلا التي بلغت نسبتها 24.8 %،

أما من حيث الإنتاج فتحتل المملكة المركز الأول مقارنة بإنتاجية الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة، حيث بلغ معدل إنتاجها اليومي 9,712.7 ألف برميل، تليها دولتين وهي إيران والعراق الذي يقدر إنتاج كل منهما ثلاثة مليون برميل يومياً، أي أن نسبة إنتاج المملكة بالنسبة للإنتاج الكلي لأوبك وصل نحو 31.6 %.

لقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نحو 752,459 مليون دولار من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول أعضاء أوبك والتي تقدر بـ 3,432,101 مليون دولار أي ما يعادل 21.5 % ، وتأتي في المركز الثاني نيجيريا و التي يقدر ناتجها المحلي الإجمالي بنحو 516,600 مليون دولار أي نسبة 16 % .

بالنسبة لحجم التبادل التجاري فقد بلغت إجمالي قيمة الصادرات للمملكة نحو 372,829 مليون دولار أي ما يعادل 24.7 % منها 285,139 مليون دولار صادرات لمنتجات نفطية وتعتبر الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من أكبر الدول المصدرة في المنظمة، أما إجمالي الواردات تأتي المملكة في المركز الثاني بعد الإمارات العربية و التي تقدر قيمة وارداتها بـ 380,347 مليون دولار، بينما تقدر نسبة واردات المملكة من إجمالي واردات أوبك بـ 20.1 %.

ISSN : 2410-1818

جدول 2 المؤشرات الاقتصادية لمنظمة اوابك 2014

Country الدولة	احتياطي النفط والغاز Proven crude oil reserves (m.b) مليار برميل	انتاجية النفط الخام Crude oil production (1000 b/d)	الاستهلاك Consubtion 1000 b/d	صادرات النفط الخام Crude oil Export (1000 p/d)	صادرات النفط المنتج Oil products Exports (1000 p/d)	واردات النفط المنتج Oil products imports 1000 p/d
Bahrain البحرين	0.1	206.0	28.6	142	248	3.0
Tunisia تونس	0.4	62.7	93.9	-	-	60.0
Algeria الجزائر	12.2	1192.0	389.5	623	583	55
S. Arabia السعودية	266.5	9,712.7	2271.8	7,153	988.0	465
Syria سوريا	2.5	31.0	274.8	-	-	-
Iraq العراق	143.1	3,110.5	694.4	2,516	9	99
Qatar قطر	25.2	709.2	105.9	595	522	2.0
Kuwait الكويت	101.5	2,866.8	300	1,995	751	-
Libya ليبيا	48.4	479.9	232.1	41	15	147.4
Egypt مصر	404	531.8	787.7	117	40	181
UAE الامارات العربية المتحدة	97.800	2794.0	425.6	2,497	760	156.2
OAPEC اوابك	702.1	21696.6	5604.3	15679	3916	1168.6

المصدر: إحصائيات منظمة اوابك[2,15]

من الجدول اتضح إنه على مستوى منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) (Organization of Arab Petroleum Exporting Countries. OAPEC) فإن حصة المملكة في احتياطيات منظمة أوابك تقدر بـ 266.5 مليار أي بنسبة 37.9 % و ذلك حسب إحصائيات 2014 تليها العراق و التي تقدر احتياطاتها من النفط الخام المثبت 143.1 مليار برميل، أما بالنسبة للإنتاج فإن المملكة و بإنتاجها الضخم و الذي يقدر بـ 9712.7 ألف برميل في اليوم والذي يشكل نسبة كبيرة من إنتاجية منظمة أوابك تقدر بـ 44.7 % حيث أن من الدول الأعضاء التي تليها العراق و التي تقدر إنتاجيتها

ISSN : 2410-1818

بـ 3,110.5 ألف برميل / يوم، أي ثلث إنتاج المملكة وكذلك بالنسبة للاستهلاك فإن المملكة تعتبر أكثر الدول استهلاكاً مقارنة بالدول الأخرى الأعضاء في أوابك حيث تقدر نسبة استهلاكها 40.5 % من إجمالي استهلاك المنظمة.

أما بالنسبة لحجم التبادل التجاري فإن صادرات المملكة تعادل 40.5 % من إجمالي صادرات أوابك من النفط الخام حيث بلغت صادراتها 7,153 ألف برميل/ يوم من إجمالي إنتاجها للنفط الخام والذي يقدر بـ 9712.7 ألف برميل / يوم، ويعود الفرق في الإنتاج إلى تزويد الصناعات البتروكيميائية والذي يعاد تصديره على هيئة منتجات بترولية تقدر بنحو 988.0 ألف برميل / يوم.

بما أن المملكة تنتج أنواع من النفط بدرجة معهد البترول الامريكي API تتراوح من 23.7 – 45 للنفط العربي الخفيف والثقيل وزيادة الطلب العالمي على الأنواع جعل السعودية تصدر أكبر كميات من النفط الخام والمنتجات البترولية وتستورد كميات من المنتجات البترولية بحسب حاجات التصنيع والتي تقدر بـ 465 ألف برميل/ يوم.

المحور الثاني: الأهمية الاقتصادية للنفط السعودي ودور عمليات الاستخلاص المحسن للنفط في زيادة الاحتياطيات والإنتاج:

تعتبر أهمية النفط امتداد لأهمية الطاقة بين المجال الاقتصادي، حيث يعتبر النفط العنصر المؤثر على الاقتصاد خصوصاً للدول المنتجة للنفط مما ينعكس على حجم الناتج المحلي الإجمالي، الذي يتناسب طردياً مع زيادة حجم الإنتاج النفطي، والإيرادات ودورها على تمويل التنمية الاقتصادية، وكذلك الموازنة العامة للدول المنتجة والتي تتميز بارتفاعها في الدول النفطية، والقوى العاملة وتناسبها العكسي مع زيادة رأس المال المستثمر و التطور التقني مما ينعكس على ارتفاع أجور عمال القطاع النفطي.

و لقد ساهم القطاع النفطي في الاقتصاد السعودي بعدة أشكال كالمساهمة في الإنفاق العام لبناء مشاريع البنية التحتية و تطوير رأس المال البشري و مساندة القطاعات الأخرى، وبالتالي نمو الناتج المحلي وتعزيز استثمارات القطاع الخاص الذي عمل كرافد خدماتي للقطاع النفطي[7,8,12].

الاحتياطيات النفطية والإنتاج النفطي السعودي:

إن الاحتياطي النفطي هو المحرك الرئيسي لعمليات الاستكشاف و الإنتاج، و هو ذلك الجزء من كمية النفط المخزونة و الموجودة في باطن الأرض و الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المتاحة، إلا أن الكمية القابلة للاستخلاص على مدى عمر الحقل في ظل التكنولوجيا السائدة والاعتبارات الاقتصادية حيث مازالت تقتصر على جانب محدود من الحقل النفطي، وتطلق على النسبة القابلة للاستخراج على هذا النحو (معامل الاستخلاص) والذي يختلف من حقل لأخر ومن منطقة لأخرى

ISSN : 2410-1818

اختلافاً كبيراً حيث يتراوح بين 2 – 80 % و يتغير هذا المعامل تبعاً لتغير التكنولوجيا أو لتغير الاعتبارات الاقتصادية أو لتغيرهما معاً.

إن أهمية دقة تقديرات الاحتياطيات النفطية تكمن في: تقييم الجدوى الاقتصادية للاحتياطيات المكتشفة، وتقدير معدلات الإنتاج المناسبة والتي لا تحدث أضرار للمكامن النفطية، وتحديد العمر الإنتاجي للمكمن و الذي يؤثر بدرجة كبيرة على قرار الشركات و استمرارية نشاطها، حيث تقدر التكاليف اللازمة لتنمية الحقول المكتشفة لحفر الآبار الإنتاجية و التقييمية، ووضع السياسات و برامج التخطيط اللازمة لاستغلال الاحتياطي بما يحقق أكبر عائد ممكن عن طريق خفض تكاليف الإنتاج و زيادة الإنتاجية بما لا يضر بالاحتياطي والطاقة المكمنية الطبيعية[3,6].

وبما أن للاحتياطيات النفط أهمية كبيرة لذا فإن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على طبيعة وحجم الاحتياطيات منها عوامل طبيعية وفنية واقتصادية ومالية وسياسية، حيث أن الاحتياطيات المثبتة (proved Reserves) و الثابت وجودها فعلاً في باطن الأرض ومن الممكن استخراجها بالوسائل المتوفرة من الحقول المكتشفة والتي تتغير تقديراتها نتيجة لعدم اكتشاف النفط في أماكن أخرى، والتطور المستمر في تحسين طرق ومعدات البحث والتنقيب والاستخراج النفطي والذي يؤثر إيجاباً في تزايد حجم الاحتياطيات النفطية ومعدلات الاستخلاص، زيادة معدلات الإنتاج التي تتناسب عكسياً مع حجم الاحتياطيات ما لم تكن هناك اكتشافات جديدة تعزز الاحتياطي .

وتلعب الاحتياطيات النفطية والطاقة الإنتاجية دوراً بارزاً في التأثير على عمر النفط، فكلما كانت الاحتياطيات المؤكدة كبيرة كانت هناك قدرة على زيادة الإنتاج، حيث يسجل الاحتياطي النفطي السعودي ارتفاعاً مستمراً بفعل الاكتشافات النفطية الجديدة وتطور أساليب البحث والتنقيب نتيجة لزيادة الطلب على النفط.

جدول (3) حجم الاحتياطي والإنتاج النفطي للمملكة للفترة (2010-2014)

	2010	2011	2012	2013	2014
احتياطي النفط **m b Oil reserves**	264,516	265,405	265,850	265,789	266,578
إنتاج النفط الخام **production Crude oil 1000 b/d**	8,165.6	9,311.0	9,763.0	9,637.0	9,712.7
الآبار المكنة للإنتاج **completed Well**	336	312	362	429	538
الآبار المنتجة **Producing wells**	2,895	3,245	3,407	3,372	3,406

المصدر: إحصائيات منظمة أوبك[2,16]

ISSN : 2410-1818

يتضح من الجدول إن المملكة تمتلك نحو خمس إجمالي الاحتياطي النفطي أي أنها تحتل المركز الأول على مستوى المنطقة والثاني على مستوى العالم بعد فنزويلا.

و يبلغ حجم الاحتياطي النفطي للمملكة لعام 2011 نحو 265,405 مليون برميل و عند مقارنته بعام 2010 فإن حجم الاحتياطي النفطي ارتفع بمقدار 889 مليون برميل، أما في عام 2013 فقد بلغ حجم احتياطي المملكة 265,789 مليون برميل، وارتفع حتى وصل نحو 297 مليار برميل في عام 2014، ويعود انخفاض الاحتياطي في عام 2011 إلى زيادة الإنتاج من الحقول الأمر الذي أدى إلى انخفاض حجم الاحتياطي.

أما زيادة احتياطيات 2014 للمملكة يرجع إلى زيادة النشاط الاستكشافي واستخدام التقنيات الحديثة والمتمثلة في تقنيات الاستخلاص للنفط المحسن والذي تهتم به الكثير من الدول التي تسعى لتطوير احتياطاتها ومعدلات الإنتاج، و بالفعل بدأت شركات النفط السعودية و منها أرامكو في الحقن لأربع آبار استكشافية وأربع آبار إنتاج و بئرين للرصد والمراقبة، ويقدر نحو 40 % من ثاني أكسيد الكربون المحقون سيخزن بشكل دائم في المكمن لمزجه تماماً مع النفط الخام.

حيث تتمثل هذه التقنية في إزاحة النفط من مسامات الصخور المكمنية بصورة كاملة تقريباً، ولقد بلغ معدل استخلاص النفط من المكامن تحت الأرض للمملكة العربية السعودية 70 % مقارنة بالنسب السابقة والتي تقدر بـ 50 % في حين وصلت هذه النسبة في كثير من دول العالم 35 %.

من الناحية الاقتصادية تعد التكلفة الاستثمارية وتكلفة الإنتاج لهذه النوعية من التقنيات منافسة جداً مقارنة بتكلفة الاستكشاف والتطوير لحقول جديدة [8,12].

أما بالنسبة للإنتاج النفطي للمملكة فقد بلغ إنتاج المملكة لعام 2010 نحو 8,165.6 ألف برميل في اليوم ثم تزايد حجم الإنتاج حتى وصل في عام 2012 نحو 9,311.0 ألف برميل لكل يوم و استمرت الزيادة حتى عام 2014 حيث بلغ حجم إنتاج النفط الخام للمملكة نحو 9,712.7 ألف برميل / يوم.

إن إجمالي الآبار المحفورة في المملكة والتي تزايدت بزيادة الأعمال الاستكشافية مع غلق بعض الآبار عند إثبات جفافها أو إنتاجيتها غير اقتصادية، حيث بلغت عدد منصات الحفر 538 منصة حفر في عام 2014 وإن إجمالي عدد الآبار المحفورة 3406 بئر في عام 2014 أي بزيادة 1411 بئر عن عام 2010م.

ونظراً لامتلاك المملكة طاقة إنتاجية مستدامة استغل منها في عام 2011 حوالي 72 %، و إن الإنتاج الفعلي للمملكة سيظل بالطاقة الإنتاجية الحالية، والتي تم بناؤها من خلال استثمارات على مدى السنوات الماضية في مرافق الإنتاج والتطوير لتغطية الإنتاج (لغرض التصدير و الاستهلاك) وإن الإبقاء خلال هذه الفترة على طاقة إنتاجية مرتفعة و فائضة ليس بجديد على التاريخ الإنتاجي الحديث للمملكة، حيث كان تأثير تلك الطاقة الإنتاجية الغير مستغلة على قدرة المملكة على تغيير سياسات السوق النفطي في حال انقطاعات الإمدادات من أي جهة أو لاستقرار السوق، لذا فإن الزيادة في إنتاج

ISSN : 2410-1818

المملكة النفطي والذي يقدر معدل نموها 5 % سنوياً والذي يقابله نمو سكاني واقتصادي يفوق الزيادة في الإنتاج فإن التلبية ستكون لتغطية الطلب المحلي مما يقلل الكميات الموجهة للصادرات وهذا يعني أن قيمة الصادرات وكذلك الإيرادات النفطية سوف تعتمد بشكل أساسي على التطورات في أسعار النفط العالمية وليس على إنتاجه أو صادراته.

المحور الثالث: أثر العائدات النفطية على النمو الاقتصادي للمملكة:

إن أغلب الدول تشهد أوضاعاً مختلفة في ظل تقلبات أسعار النفط، حيث تتباين بين ارتفاع العوائد النفطية وتحسن للنمو الاقتصادي في حالة ارتفاع أسعار النفط، وبين التقلص الحاد لهذه العوائد وانعكاسها على تدهور الأوضاع الاقتصادية في حال انخفاض الأسعار، وأن التأثير المتبادل بين سعر النفط ونمو الاقتصاد سيكون من خلال العوائد النفطية.

إن السياسة المالية العامة للمملكة العربية السعودية تعتبر الإدارة الرئيسية التي يتم من خلالها تحويل الثروات النفطية إلى نتائج اقتصادية غير أن تقلب الإيرادات النفطية يشكل تحديات أمام إدارة المالية العامة، وأن أي فائض للطاقة الإنتاجية سيساعد المملكة على إدارة عملية التوازن في الاقتصاد، حيث يتم توازن مالية المملكة بين التنمية وتحقيق الاستقرار والمحافظة على توزيع الثروات بين الأجيال حيث يراعي طبيعة النفط الغير متجددة وكأحد الموارد في مواجهة اعتماد المملكة على الإيرادات النفطية[6,8,9].

إن البلدان المنتجة للنفط تكون أكثر تأثراً بالتقلبات في الإيرادات والنفقات مقارنة بالبلدان الغير نفطية، حيث أن سياسة المالية العامة تعتبر الوسيلة التي يتم من خلالها توجيه الثروة النفطية نحو الاقتصاد المحلي و التي بدورها تحقق أهداف التنمية بكفاءة عالية، وأن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية يؤدي إلى زيادة الإنفاق و بالتالي نمواً قوياً للاقتصاد، حيث يتم تحديد مسار إدارة المالية العامة بنمطين يتمثل الأول في استخدام جزء من العائدات النفطية لتطوير رأس المال البشري والبنية الأساسية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية، أما النمط الآخر فيتمثل في ادخار جزء من الإيرادات النفطية الحالية وتنميتها بالاستثمارات لتشكل دخلاً بديلاً عن النفط أي تحويل النفط من أصل حقيقي إلى أصل مالي من خلال صناديق خاصة يطلق عليها بالصناديق السيادية (والتي بحسب تعريف صندوق النقد المالي الدولي بأنها صناديق استثمارات ذات أغراض محدودة تملكها وتسيطر عليها الحكومة لأهداف اقتصادية محلية و متوسطة و طويلة المدى)[13,14]. ويتم بناءها من عمليات الصرف الأجنبي أو عوائد عمليات التخصيص أو فوائض مالية أو من تراكم الفوائض النفطية، حيث تكمن أهمية هذه الصناديق بالنسبة للمملكة في قدرتها على تكييف دور الاحتياطيات النفطية و تحويل جزء من عوائدها لصالح الأجيال القادمة و كذلك المساهمة في تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي و المساهمة في مجابهة التغيرات التي تطرا عند عدم استقرار الأسعار.

ISSN : 2410-1818

لذا فإن اعتماد المملكة على نظام السعر الثابت يعني أن سياسة المالية العامة التي تنتهجها المملكة هي الأداة الأولية لسياسة الاقتصاد الكلي، الأمر الذي جعل المملكة تحقق معدلات نمو مرتفعة مصحوبة بانخفاض التضخم، حيث ترجع الزيادة في معدلات النمو إلى زيادة معدلات الإنفاق في المالية العامة وإلى مرونة أسواق العمل ودعم الطاقة والتي تعتبر من الأسباب الأكثر تأثيرا في تخفيف تقلبات الاقتصاد [3,6].

وإن تقلبات الأسعار بالنسبة للدول الغنية بالمواد تشكل تحديات كبيرة أمام صناع السياسات، حيث أن هناك تقلبات كبيرة مرتبطة بالأوضاع السائدة في الأسواق العالمية والتي كثير ما ينتج عنها تقلبات معدل التبادل التجاري للبلدان المصدرة للنفط وتأثيرها على بقية قطاعات الاقتصاد. فزيادة الأسعار تقابلها زيادة أو ارتفاع في الإيرادات والذي بدوره يؤدي إلى تعزيز التوازن الخارجي وزيادة الإنفاق الحكومي للمملكة.

هناك مفاهيم يجب أن لا يتم التداخل بينها أي أن هناك الإيراد أو الدخل النفطي الناجم عن مبيعات النفطية و هناك الإيرادات العامة من النفط و التي تمثل إيرادات الدولة من مبيعات النفط، و هناك إيرادات الميزانية العامة من النفط المحققة و المتوقعة و الذي تقابلها مصروفات الميزانية المحققة و المتوقعة.

إن الدخل النفطي لا يذهب كله إلى الدولة، حيث تحكم نصيب أو حصة الدولة من إيرادات النفط و قوانين تحدد مستحقات الحكومة وتدقيقاً ما يدخل المالية العامة من إيرادات شركات النفط، وأن نصيب الدولة أي إيرادات المالية العامة من النفط أوسع من إيرادات الميزانية من النفط.

إذ لا يمكننا احتساب إيرادات النفط عبر حاصل ضرب الإنتاج في السعر العالمي للنفط، لأن هناك جزء كبير من الإنتاج يخصص للاستهلاك المحلي ولا يجوز بيعه بالأسعار العالمية، كما أن عملية تفسير الفروقات في أسعار النفط والصادرات وحجم العائدات ليست موضوعاً بسيطاً بل يخضع لدراسة وتحليل عميق وهو ما يتضح في الجداول المرفقة.

ويجب الإشارة إلى أن إنتاج المملكة للنفط الخام لا يتم تصديره كاملاً نظراً لوجود صناعات بتروكيميائية وتغطية الاستهلاك المحلي ولكن حالة عدم الاستقرار التي تشهدها أسواق النفط أثرت على العائدات بالانخفاض وهذا ما يتبين عند التحليل للفترة (2010 - 2014) حيث أن انخفاض الأسعار إلى مستوى 96.29 دولار للبرميل أدى إلى انخفاض العائدات النفطية الى 27,4 مليار دولار في عام 2014 ، ويعود سبب الانخفاض في الأسعار إلى زيادة عرض السوق من النفط الغير تقليدي، حيث تتفاوت درجة تأثر الاقتصاد من دولة لأخرى، ويعود ذلك لحجم الفوائض الكبيرة التي تحققت في الفترة الماضية، وكذلك الى سعر النفط التقديري الذي اقترحته الدول عند اعداد موازناتها السنوية والذي يتراوح ما بين 65-90 دولارا للبرميل، اذان انعكاسات الانخفاضات المستمرة في اسعار النفط ستكون مؤثرة بصورة اكبر للدول التي اعتمدت 90 دولارا للبرميل كسعر تقديري لموازناتها، حيث انخفضت الاسعار

ISSN : 2410-1818

فيها ادنى من هذا المعدل مما افقدها جزء من فائضها وبكل سهولة ممكن التعامل معه، الا ان دولة كالسعودية والتي تمكنت من استكمال اغلب مشاريع البنية التحتية والتي لا نتوقع تأثر اقتصادها بشكل عام بتقلبات اسعار النفط في السنوات القادمة، وان زخم النمو الاقتصادي واستمرارية جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية وهو ما يشكل دعما اضافيا لاقتصاد المملكة الذي اصبح اكثر تنوعا واقل اعتمادا على القطاع النفطي، وفي حال قررت المملكة تغيير سياستها الإنتاجية بالتخفيض فإن انعكاساتها ستكون كبيرة على سوق النفط العالمية وعلى أرصدة المالية العامة للمملكة و الحساب الخارجي.

جدول 4 اجمالي العائدات للمملكة العربية السعودية للفترة من (2010 - 2014) مليون دولار

السنة	أسعار النفط	الناتج المحلي الإجمالي × سعر النفط	الصادرات ×سعر النفط	الصادرات النفطية × سعر النفط
2010	77.45	40,801,511.95	19,451,025.35	16,643,772.62
2011	107.46	71,945,222.22	39,190,554.54	33,253,067.16
2012	109.45	80,331,484.2	42,510,489.45	36,044,840.15
2013	105.87	78,802,852.32	39,793,674.51	33,251,649.6
2014	96.29	72,454,277.11	35,899,704.41	27,456,034.31

المصدر: إحصائيات منظمة أوبك[2,16]

من الملاحظ أن حجم العائدات النفطية تشكل نسبة كبيرة جداً من إجمالي عائدات المملكة وهو ما يثبت اعتماد صادرات المملكة بشكل رئيسي على النفط.

دور الناتج المحلي الإجمالي في زيادة العائدات النفطية للمملكة و انعكاساتها على النمو الاقتصادي:

إن الصناعة بشكل عام تلعب دور رئيسي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتوقف ذلك على القيمة المضافة للعائد من هذه الصناعة، ويتمثل العائد على رأس المال وعمل الموارد المستخدمة كالأجور والمصروفات والأرباح والفوائد[3,7]، ويظهر أثر ذلك واضحا في الدول المنتجة ومنها السعودية الذي ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 526,811 مليون دولار في عام 2010 إلى 669,507 مليون دولار في عام 2011 ، واستمر الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في الارتفاع حتى وصل إلى 752,459 مليون دولار عام 2014 بفعل التوسع في النشاط الاقتصادي و زيادة الأنشطة الاستكشافية و الإنتاجية النفطية.

ISSN : 2410-1818

جدول 5 الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان للمملكة في الفترة (2010-2014)

Year	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي GDP m/$	526,811	669,507	733,956	744,336	752,459
السكان Population m. inhabitants	27.5	28.3	29.1	29.9	30.7

المصدر: إحصائيات منظمة أوبك[2,16]

يتضح من الجدول أن العلاقة بين المتغيرات السكانية والتنمية الاقتصادية الناتجة عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تتميز بأنها تبادلية ذات اتجاهات متعددة، إذ يتأثر معدل النمو الاقتصادي ونمط استخدام الموارد الاقتصادية وتوزيعها بين الاستهلاك والاستثمار وبين القطاعات الأخرى[1,8]، حيث تم إعداد المؤشرات الكمية الخاصة بالاقتصاد الكلي السعودي في ضوء استراتيجيتها الخاصة بالتنويع والتخصيص والسياسات الأخرى من حيث استمرار اقتصاد المملكة في تحقيق معدلات نمو إيجابية رغم التحديات الناتجة من التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية والتي تعود إلى العوامل الأساسية و المتمثلة في خفض المملكة لحجم الدين العام حتى وصل إلى 1.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، ولارتفاع حجم الفوائض المالية التي حققتها المملكة والتي تقدر ب 55 مليار دولار في عام 2014، حيث تضاعفت حجم الأصول الاحتياطية للمملكة بمعدل 2.5 % عام 2014 مما مكنها من تصدر المركز الثالث عالمياً بعد الصين واليابان هذه العوامل جعلت المملكة تواصل الإنفاق التوسعي على مشاريع التنمية بنسبة نمو بلغت 12.7 %.

فقد سعت المملكة لتعزيز دور القطاع الخاص ليظل محوراً مهما في النشاط الاقتصادي رغم الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية، فقد تبنت المملكة العديد من الإجراءات المالية والتنظيمية لحفز القطاع الخاص على إنشاء التقنيات ذات الكثافة الرأسمالية العالية والذي يؤدي بدوره إلى زيادة أعداد شركات القطاع الخاص وارتفاع الاستثمارات في الأصول الثابتة واتساع أنشطتها الإنتاجية.

تأثير النفط على حجم التبادل التجاري:

يلعب النفط دوراً فعالاً في عملية تنشيط و تطوير عمليات التبادل التجاري، ولا يزال نفط المملكة هو المحرك الرئيسي لصادراتها، فقد بلغت إجمالي صادراتها (النفطية و الغير نفطية) نحو 364,699 مليون دولار في عام 2011 أي بزيادة تقدر بـ 113,556 مليون دولار عام 2010، أما في عام 2014 فقد بلغت قيمة الصادرات 372,829 مليون دولار، حيث تشكل الصادرات النفطية جزء كبير تصل إلى 85.5 % من إجمالي الصادرات حيث بلغت 214,897 مليون دولار و في عام 2010 و تزايدت تدريجياً حتى وصلت أعلى مستوى لها في عام 2012 نحو 329,327 مليون دولار، في حين أن سعر برميل

ISSN : 2410-1818

النفط ارتفع من 77.45 دولار للبرميل في عام 2010 إلى 109.45 دولار للبرميل في عام 2012 و من ثم انخفضت الأسعار بشكل تدريجي إلى 105.87 دولار للبرميل يليها انخفاض كبير أثر على حجم العائدات و التي تناقصت من 39.7 مليار دولار في عام 2013 إلى 35,8 مليار دولار في عام 2014.

جدول 6 حجم الصادرات و الواردات للمملكة (2010 - 2014) $/m

السنة	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	الواردات
2010	251,143	214,897	106,863
2011	364,699	309,446	131,586
2012	388,401	329,327	155,593
2013	375,873	314,080	168,155
2014	372,829	285,139	179,371

المصدر : إحصائيات منظمة أوبك[2,16]

أما بالنسبة لحجم الواردات في عمليات التبادل التجاري فقد بلغت قيمتها 106,863 مليون دولار في عام 2010 ، ونتيجة لارتفاع أسعار النفط والتي ساهمت في تنشيط معدلات التبادل التجاري فقد بلغت قيمة الواردات النفطية والغير نفطية لعام 2014 نحو 179,371 مليون دولار.

أما واردات المملكة من النفط الخام والمنتجات النفطية فإنها تستورد فقط منتجات نفطية وصلت إلى 465 ألف برميل يومياً في عام 2014.

جدول7 حجم الطلب العالمي على نفط المملكة وصادراتها (1000 b/d)

Year السنة	2010	2011	2012	2013	2014
Oil demand طلب النفط	2,599.1	2,727.1	2,872.7	2,994.0	3,163.4
Oil export by destination تصدير النفط بحسب الوجهة	6,644	7,218	7,557	7,571	7,153

المصدر: إحصائيات منظمة أوبك[2,16]

وبحسب الطلب العالمي الكبير على نفط المملكة ، فقد تغيرت وجهة صادرات حيث يتم تصدير أكثر من نصف صادراتها النفطية إلى أسواق أوروبا وشمال أمريكا وأسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط.

ISSN : 2410-1818

الاستنتاجات والتوصيات:

- اظهرت الدراسة ان اقتصاد المملكة حقق معدلات نمو مرتفعة مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج وقوة نشاط القطاع الخاص وزيادة الإنفاق الحكومي والذي أدى إلى تحقيق فوائض مالية ضخمة في الحساب الخارجي والمالية العامة مع تراجع الدين الحكومي إلى مستويات منخفضة للغاية.
- تبين من الدراسة ان هبوط أسعار النفط يفرض مخاطر كبيرة على الإنفاق وخصوصاً في الدول شديدة الاعتماد على العائدات النفطية لدعم النمو ورصيد المالية العامة والرصيد الخارجي بأكثر من 90 % من إيرادات المالية العامة و 80 % من إيرادات الصادرات النفطية وبالتالي فتأثر الأسعار بالانخفاض سيؤدي إلى تباطؤ النمو على المدى البعيد و لا ينطبق على حالة المملكة لانتهاجها استراتيجية التنويع والتخصيص.
- اتضح من الدراسة ان وضع المالية العامة للمملكة ساعد على إدارة فترات انخفاض إنتاج النفط من عدة دول أعضاء في المنظمات والذي أدى إلى تحقيق فوائض في ميزانية المملكة حيث ساهمت في دعم الصناديق السيادية ومجابهة انخفاضات أسعار النفط.
- تؤكد الدراسة ان المملكة تسعى إلى استقرار السوق النفطي بما يخدم الدول المنتجة والمستهلكة وتطوير الصناعات النفطية وتنويع مصادر الدخل لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد الكبير على العائدات النفطية.
- بينت الدراسة ان زيادة الأنشطة الاستكشافية واستخدام التقنيات الحديثة تقنيات الاستخلاص للنفط المحسن أدى إلى ارتفاع نسبة الاستخلاص في المملكة من 50 - 70 % .
- ساهمت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة العائدات وبالتالي زيادة الإنفاق والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.
- اتضح من الدراسة ان درجة تأثر الاقتصاد السعودي بالتغيرات في اسعار النفط يعود الى حجم الفوائض التي تحققت سابقا والى سعر النفط التقديري الذي اقترحته المملكة عند وضع موازنتها السنوية.

ISSN : 2410-1818

أهم التوصيات :

1- العمل على استغلال ارتفاع السعر النفطي لتحقيق معدلات مرتفعة مما سيؤدي الى ارتفاع الفوائض النفطية وبالتالي تحقيق معدلات نمو عالية.

2- ضرورة دراسة التنبؤات بانخفاض أسعار النفط حتى لا تواجه مخاطر الانفاق وخصوصا فترة الدراسة التي اعتمدت المملكة بشكل كبير على النفط.

3- مساهمة المملكة في خلق استقرار السوق النفطي للتمكن من خدمة الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وسعيا نحو تطوير الصناعة النفطية لتنويع مصادر الدخل .

4- زيادة البحث والتنقيب والاستكشافات النفطية باستخدام التقنيات الاحدث لزيادة الاحتياطيات والتي حققت معدلات مرتفعة من الانتاجية بعد استخدامها.

5- السعي نحو تحقيق معدلات كبيره من الفوائض النفطية لمواجهة التغيرات السعرية للنفط في السوق العالمية

ISSN : 2410-1818

المراجع:

1- أحمد حسين الهيثمي، مختار صابر محمد " أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي " مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 4، العدد 7، السنة 2011 م.

2- التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول OPEC و الأقطار العربية المصدرة للبترول OAPEC للأعوام 2015، 2014، 2013، 2012، 2011، 2010.

3- جميل الطاهر، دور النفط و الغاز الطبيعي في التنمية العربية، مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 111 المجلد 30، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OAPEC، الكويت، 2004.

4- حسن عبد اللّه" نموذج الدول النفطية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وأهم التحولات المعاصرة وأثرها على التنمية " دراسة مقدمة إلى ندوة الرفاهية الاجتماعية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية و المعهد السويدي بالإسكندرية 2005.

5- عبد الستار عبد الجبار موسى، حصة أوبك في إنتاج النفط الخام أداة للقيادة السعودية في السوق الدولية، مجلة الإدارة والاقتصاد 2007.

6- عبد الفتاح دندي، " تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء " مجلة النفط والتعاون العربي مجلد 34 العدد 25 /2008.

7- غلابد الان ، بول ستنبفتر، فليكس بريستون " ترشيد استخدام الثروة النفطية في الخليج: انجازات و تحديات " تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس، ابريل 2014

8- فاتح بيرول، الأفاق المستقبلية للطاقة العالمية، الانعكاسات على النمو و فرض الاستثمار في الشرق الأوسط، قطاع النفط و الغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات و القيود، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي. 2007.

9- فؤاد شاكر، " الفوائض المالية ومجالات توظيفها الاقتصادية مداخلة مقدمة في المؤتمر المعرفي العربي" الاستثمار في الوطن العربي استثمار في المستقبل " تنظيم اتحاد المصارف العربية، المغرب 2006.

10- مايكل لنش، " البحث عن الاستقرار في سوق النفط " مداخلة مقدمة في المؤتمر السنوي السادس للطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أكتوبر 2000 موثقة في كتاب " مستقبل النفط كمصدر للطاقة " إصدار مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات 2005.

11- نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى " تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده " مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية مجلد 29 العدد 1 عام 2007 سوريا.

ISSN : 2410-1818

12- Assessing Saudi Arabia's Systemic Role in the oil Market and Global Economy " Selected Issues Paper, in Saudi Arabia " Staff Report for the 2013 Article IV Consultation, Washington, DC: IMF.

13- International Monetary Fund (IMF), 2014, world Economic Outlook, Special Feature on Commodity Prices and Forecasts, April 2014.

14- www.amf.org.ae/.

15- www.Oapecorg.org/ar.

16- www.opec.org